بالتعاون مع م.ت.ف».

وعلم أنه يتبلور في مستوطنات الجولان قرار عدم تشغيل أي درزي رفض التجنس بعد تطبيق قانون ضم الجولان (**هآرتس**، ١٤/٢/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه وفي محاولة لتضييق الخناق على سكان الجولان، فرض قائد المنطقة الشمالية، قيوداً على التنقل في الجولان. ووفقاً لهذه الأوامر يمنع الدروز من الانتقال من قرية إلى أخرى، لكن الحركة داخل القرى تبقى حرة. كما منع الدخول إلى الجولان والخروج منه.

وأشارت مصادر مطلعة أن قيود الحركة التي فرضت في الجولان قد تمت استناداً إلى قوانين الطوارىء البريطانية، للحيلولة دون دخول أعضاء لجنة التضامن اليهودية ــ العربية إلى الجولان (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٨، ٢٤ و٢٥/٢/١٩٨٢)، ص ١١).

كذلك أشارت نتائج استطلاع للرأي العام أجراه معهد «موديعين» يوم ٢٥/٢/١٩٨٢، إلى أن ٦٦,٤٪ من الاسرائيليين يؤيدون قرار ضم الجولان، بينما يعارضه ٢٧,٣٪ و٦,٣٪ ليس لهم رأي بهذا الشأن (**الفجر** ــ القدس ٢٦/٢/١٩٨٢).

دعم وطني للاضراب

سلط اضراب الجولان وسكان قراه العرب الدروز، مجدداً الأضواء الكاشفة على عمق العلاقات القومية والعقائدية التي تربط بينهم وبين اخوانهم في فلسطين المحتلة، وعلى الخصوص، في الجليل وجبل الكرمل. فمنذ فترة توقفت الزعامة الدرزية التقليدية في فلسطين المحتلة عن التدخل في قضية أبناء الجولان، للحؤول دون المزيد من التدهور في العلاقات بين دروز الجولان والسلطة الاسرائيلية، وذلك بضغط من القيادة الدرزية الوطنية ــ التقدمية في الجولان، لأن دور القيادة التقليدية تفوح منه رائحة الترابط المصلحي بينها وبين السلطة الاسرائيلية (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٠، ١٥ و١٦/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

ومن جهة أخرى، توطدت عرى العلاقات بين القيادة الدرزية الوطنية ــ التقدمية، في الجولان وبين لجنة المبادرة الدرزية في فلسطين المحتلة؛ حيث قامت مظاهرات صاخبة، بتاريخ ١٢/١/١٩٨٢، في قرية شفاعمرو، دعت إليها لجنة المبادرة الدرزية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، رفعت خلالها شعارات تضامنية مع مواطني الجولان المحتل، وسُمِعت هتافات نددت بسياسة السلطة الاسرائيلية وبممارساتها التعسفية (**الاتحاد**، ١٥/١/١٩٨٢).

وفي الاتجاه نفسه، قامت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بتشكيل لجنة تضامن عربية ــ يهودية مع أهالي الجولان في مدينة حيفا، ووضعت هذه اللجنة على عاتقها مسؤولية الدعم المادي والمعنوي لأهالي الجولان. وقد بدأت اللجنة تتوسع أفقياً وذلك بإنشاء فروع لها في الجليل والمثلث والساحل والضفة (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٦٠، ٢١ و٢٢/٢/١٩٨٢، ص ١٦).

كما ذكرت صحيفة الفجر المقدسية، أن مؤتمراً صحافياً عقد في بيت أغرون بالقدس حول الاضراب الشامل الذي تشهده هضبة الجولان، احتجاجاً على تطبيق القانون الاسرائيلي هناك واعتقال أربعة من زعماء الهضبة الدروز.

وقد تحدث في المؤتمر الناطق بلسان الحزب الشيوعي الاسرائيلي عوزي بورشتاين، فأعلن تضامنه مع سكان الهضبة ورفضه لقانون ضم الجولان، كما أعرب عن شجبه واستنكاره لتصريح وزير الاتصالات مردخاي تسيبوري بشأن الجولان (**الفجر** ــ القدس، ١٩/٢/١٩٨٢).

ثم تحدث سليمان فخر الدين عن سكان مجدل شمس فاستعرض الأحداث التي جرت في الهضبة منذ أكثر من عام، وطالب السلطات الاسرائيلية بالافراج عن المعتقلين واحترام المشاعر الوطنية والأخلاقية المشروعة للسكان والمتمثلة بعدم تطبيق القانون المدني الاسرائيلي على سكان الجولان. ثم تحدث سليمان ناطور عضو لجنة التضامن مع أهالي الجولان فأكد تضامن المواطنين العرب مع أهالي الجولان (**المصدر نفسه**).

موقف اهالي الضفة الغربية

في هذا الحين تشهد مدن وقرى الضفة الغربية أعمالاً مناهضة شعبية وطلابية، لإجراءات الاحتلال حيال جامعة بيرزيت ومصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان، تمهيداً لطرد السكان العرب من أراضيهم ووطنهم، ولكن المظاهرات في الضفة